المحاضرة الثامنة : تقنيات تقييم المشاريع و سياسات الإقراض

I. ميزانية البنك التجاري:

بنود ميزانية بنك التجاري مضيفة حسب الالتزامات و الاصول

الأصول	الالتزامات
* نقد :	*الودائع :
1/ في الخزينة	1/ حسابات جارية
2/ في البنك المركزي	2/حسابات توفير و الاجل
3/في بنوك أخرى	3/حسابات بعملات أجنبية
4/في الطريق للتحصيل	*القروض على البنك :
5/احتياطات	1/ من البنك المركزي
*القروض من البنك :	2/من بنوك أخرى
1/ للأفراد	3/من مؤسسات أخرى
2/للمؤسسات	*رأس مال و حقوق الماسهمين :
3/للحكومة	1/راس مال الأسهم
4/أخرى	2/أرباح غير موزعة
*استثمارات :	3/احتياطات قانونية و عامة التزامات أخرى
1/أوراق مالية	
2/أصول ثابتة	
اجمالي الأصول	**اجمالي الالتزامات**

II. تقنيات تقييم المشاريع:

يهدف التحليل المالي للمؤسسة الى معرفة المركز المالي للمؤسسة أي دراسة المعطيات المتعلقة بالوضع المالي لها و مدى توازنه و كفاءته للتعرف على نقاط القوة و الضعف و هذا ما يُساعد البنك على اتخاذ القرار منح القرض على ضوء هذه الدراسة و تستخدم :

1- الأساليب التقليدية :

أ/ التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي :(يجب أن يكون موجب)

رأس مال العامل الصافي FRN = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

أو

رأس مال العامل الصافي FRN =الأصول المتداولة – ديون قصيرة الاجل

يُسمى هامش الأمان يُعبّر مدى تمويل الأموال الدائمة لجزء من الأصول المتداولة

الاحتياج من رأس مال العامل BFR=(الأصول المتداولة – القيم الجاهزة)-
(ديون قصيرة الاجل – تسبيقات مصرفيّة)

هو الفرق بين الاحتياجات الدورية و الموارد الدورية

الخزينة = رأس مال العامل الدائم – احتياجات رأس مال العامل .

هي مجموعة الأموال الجاهزة الموجودة تحت تصرف المؤسسة لدورة الاستغلال

$$BFR - TR = FRN$$

ب/ التحليل بواسطة النسب المالية :

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الاموال الدائمة}}{\text{الاصول الثابتة}}$$

1تُبين مدى استقلالية أو مديونية المؤسسة و مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة>1

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{الاصول الثابتة}}$$

مدى تغطية الأموال الخاصة لأصولها الخاصة وهذا ما يوفر لها نوعا من الاستقلالية >1 يمكن أن تكون أقل ولكنب

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{مجموع الديوم}}$$

يبين مدى استقلالية المؤسسة و اعتمادها على أموالها الخاصة لأن الأموال الخارجية هي ديون و لها تكلفة

$$\text{نسبة قابلية التسديد} = \frac{\text{مجموع الديوم}}{\text{مجموع الاصول}}$$

مدى ضمان أموال المؤسسة على شكل أصول للوفاء لديونها في حالة افلاسها و تصفيتها على حد أقصى من 0.5

$$\text{نسبة سيول الاصول} = \frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{مجموع الاصول}}$$

يبين مدى سيولة الأصول أي إمكانية تحولها الى سيولة بسرعة نقيس حجم الأصول المُتداولة مقارنة بإجمالي حجم الأصول ، كلما كانت هاته النسبة اكبر من 0.5 فهذا يعني ان الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة و هي حالة جيدة

$$\text{نسبة سيول العامة} = \frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{الديون القصيرة}}$$

نسبة الملائمة النسبية تدل على وجود رأس مال العامل الصافي يجب ان تكون أكبر من 1

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \frac{\text{قيم غير جاهزة+قيم جاهزة}}{\text{ديون قصيرة الاجل}}$$

تقيس مدى تغطية الحقوق للديون قصيرة الاجل
تتراوح ما بين 0.3 و 0.5

$$\text{نسبة السيولة الحالية} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون القصيرة}}$$

مدى كفاية الأموال الجاهزة لتغطية الديون
قصيرة الاجل ما بين 0.2 و 0.3

النسب الهيكلية :

- نسبة التمويل الدائم + التمويل الذاتي + الاستقلالية المالية + قابلية التسديد
- السيولة العامة + السيولة المختصرة + السيولة الحالية

نسب المردودية :

1/ نسب المردودية الاجمالية :

$$\text{نسبة المردودية الاجمالية للاموال الدائمة} = \frac{\text{رقم الاعمال الصافي}}{\text{مجموع الاصول الدائمة}} \times 100$$

$$\text{نسبة المردودية الاجمالية الاموال الخاصة} = \frac{\text{رقم الاعمال الصافي}}{\text{مجموع الاصول الخاصة}} \times 100$$

تعتمد على رقم الأعمال الصافي و مقارنتها مع الأصول و الخصوم

2/ نسبة المردودية المختصرة :

$$\text{نسبة المردودية الخاصة} = \frac{\text{النتيجة الاجمالية}}{\text{مجموع الاموال الخاصة}} \times 100$$

تعتمد على النتيجة الإجمالية و مقارنتها مع الأصول و الخصوم

3/ نسبة المردودية الصافية :

$$\text{نسبة المردودية الصافية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الاموال الخاصة}} \times 100$$

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الاجمالية} + \text{الفوائد على الاموال الاجنبية}}{\text{الاموال الدائمة}} \times 100$$

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الاموال الدائمة}} \times 100$$

$$\text{نسبة المردودية النشاط} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الاعمال}} \times 100$$

$$\text{نسبة ربحية الاستغلال} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{رقم الاعمال}} \times 100$$

نسب النشاط و التسيير (نسب الاستغلال)

1- **مدة دوران المخزون** :المدة التي يستغرقها المخزون ليتحول الى سيولة

بالنسبة للمؤسسة التجارية	بالنسبة للمؤسسة الصناعية
$\text{مدة دوران المخزون} = \frac{\text{المخزون المتوسط للبضائع}}{\text{تكلفة شراء البضائع المباعة}} \times 360$	$\text{مدة دوران المخزون} = \frac{\text{المخزون المتوسط للمنتجات}}{\text{تكلفة انتاج المنتجات المباعة}} \times 360$
$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{360}{\text{مدة دوران المخزون}}$	$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{360}{\text{مدة دوران المخزون}} \times 100$

♠ كلما ما كانت مدّة الدّوران صغيرة كلّما كان معدل الدوران كبيرا أي هناك سرعة في تحول المخزون الى سيولة احتمال تعرّض المؤسسة لصعوبات.

2- **مدّة دوران العملاء** : المدة التي يقضيها العملاء حتى يسدّدوا ديونهم .

$$\text{مدة دوران الموردين} = \frac{\text{العملاء + اوراق الدفع}}{\text{رقم الاعمال}} \times 360$$

3- **مدة دوران الموردين :** المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تُسدد ديونها .

$$\text{مدة دوران الموردين} = \frac{\text{الموردون + اوراق الدفع}}{\text{مشتريات السنة}} \times 360$$

ج/ التحليل بواسطة مقارنة الميزانيات :

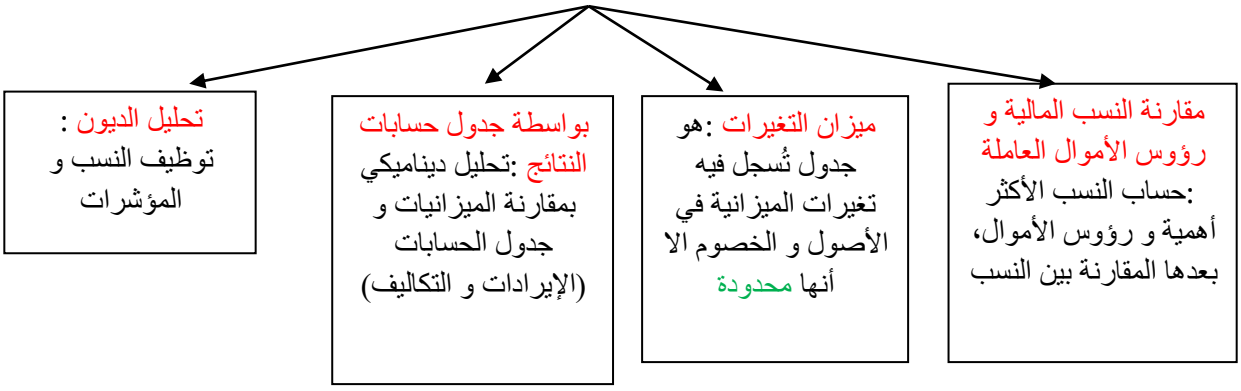

تحـليل ديبون

معدل العائد على الأصول = معدّل هامش الربح × معدّل دوران الأصول

$$= \frac{\text{صافي الربح}}{\text{رقم الاعمال}} \times \frac{\text{رقم الاعمال}}{\text{اجمالي الاصول}}$$

$$= \frac{\text{صافي الربح}}{\text{اجمال الاصول}}$$

مقارنة النتيجة مع المعدّل المحقّق في القطاع الاقتصادي

معدل العائد على حقوق المساهمين=معدل هامش الربح×معدل دوران الأصول×معامل الرفع المالي.

2-الأساليب الغير تقليدية (الحديثة) :

أ/ دراسة الجدوى المتكاملة :يُستعمل في القروض متوسطة و طويلة الأجل و قرارات الانفاق الاستثماري للمشاريع الجديدة.

ب/ قوائم التدفقات النقدية : تتم دراسة مُفصلة للتدفقات النقدية الداخلية و المتوقعة من حيث القيمة و الزمن و ربطها بالتدفقات النقدية الخارجية لتبين صافي التدفقات **سلبا أو إيجابا**.

ج/ التحليل بالتنقيط : (Scoring)دراسة الوضعية المالية للعميل أو المؤسسة بحيث تمنح علامة من النقاط لكلّ جانب من الجوانب التي تتّم مقارنته مع حدّ أدنى من هذه العلاقة فاذا نزل المجموع عن ذلك الحدّ يُرفض طلب القرض. و يُفيد في التنبؤ المُبكّر لحالات التعثر المالي لها و يُسمى بتحليل **T**